ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

حدود مصر الشرقية في عصر النفوذ البريطاني
(١٨٨٢ – ١٩٤٩)

نسمة سيف الإسلام سعد
باحثة دكتوراه في التاريخ الحديث
قسم التاريخ – كلية الآداب
جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية

مُلَخّصْ
تقع شبه جزيرة سيناء بين خليجي البحر الأحمر، إلي شرقي دلتا النيل، وشمال غربي بلاد العرب، وإلي الغرب والجنوبي الغربي لشرقي الأردن وفلسطين وسوريا (بلاد الشام)، أي أنها بمثابة نقطة اتصال بين الجنوب الغربي لقارة أسيا والشمال الغربي لقارة أسيا والشمال الشرقي لقارة أفريقيا، مما يعطي هذه المنطقة محصلة هائلة من الثروات الطبيعية فضلاً عن اعتبارها من أهم مناطق العبور الدولية منذ أقدم العصور. وسيناء من الناحية البشرية أكثر اتساعًا وشمولاً من شبه جزيرة فهي حلقة الاتصال بين جزيرة العرب والشام ووادي النيل، وسيناء باعتبارها البوابة الشرقية لمصر كانت الشاهد التاريخي لمرور الغزاة الذين تطلعوا لاحتلال مصر، بالإضافة إلي أنها شهدت العديد من الأزمات على الحدود الناتجة عن الأطماع في السيطرة عليها للإحكام السيطرة على قلب منطقة الشرق الأوسط. ويناقش هذا البحث أهم الأزمات التي شهدتها الحدود الشرقية لمصر بداية من فترة الاحتلال البريطاني وحتي سنة ١٩٤٩ حيث أنها كانت من أكثر الفترات زمنيًا التي شهدت أزمات حدودية كان لها تأثير عالمي بداية من رغبة الاحتلال البريطاني في السيطرة على الحدود الشرقية لضمان السيطرة على المنطقة العربية بأكملها مرورًا بالحربين العالميتين وانتهاءً باحتلال إسرائيل قرية أم الرشراش وتحويلها إلي ميناء إيلات.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ٢٢ يناير ٢٠١٥
تاريخ قبـول النشـر: ١١ أغسطس ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
تاريخ مصر الحديث، الدولة العثمانية، الاحتلال البريطاني، أزمة طابا، شبة جزيرة سيناء

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
نسمة سيف الإسلام سعد. "حدود مصر الشرقية في عصر النفوذ البريطاني (١٨٨٢ – ١٩٤٩)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون: مارس ٢٠١٧. ص٩٨ – ١٠٩.

مُقَدِّمَةٌ
الحدود لغويًا هي "الفاصل بين شيئين يخلف إحداهما عن الأخر حتي لا يختلط إحداهما بالأخر أو يتعدى أحدهما على الأخر"، فكلمة الحد تعني الفاصل، وفي الجغرافيا السياسية يتم استخدام مصطلح الحدود للدلالة على الإطار المكاني لسيطرة الدولة وتمارس في هذا الإطار سيادتها ومن أهم مظاهرها حقوق الانتفاع والاستغلال لهذا الإطار المكاني، مما أدى إلي تباين وتنوع المشاكل حول الحدود والعوامل المحركة لها.[١] وبمرور الزمن وتطور الأحداث يمكن القول بأنه حدثت تطورات كبيرة لمفهوم "الحد الدولي" بوصفه خطًا يقوم على تعيين نطاق السيادة للدولة وتتبدل مهام ووظائف الخط الدولي باختلاف الموقع والعلاقات بين الدول، إلا أن ظهور المصطلح بمعناه الحديث كان وليد مجموعة من التطورات الاجتماعية والسياسية والفنية المتصلة بتطور العمران البشري وظهور التجمعات والكيانات المنظمة في شكل ما يعرف بالدولة القومية،[٢] والجدير بالذكر؛ أنه كثيرًا ما تثور المشكلات وتنشأ المنازعات بين دولتين أو أكثر على الحدود بينهما، وتتعد صور وأسباب هذا النزاع الحدودي فأحيانًا ما يثور النزاع عند محاولة ترسيم خط الحدود على الطبيعة تطبيقًا لاتفاقية سبق توقيعها بين الأطراف المتنازعة وكان التحديد غير دقيق في صياغته وأحيانًا أخري ينشأ النزاع الحدودي عندما تطمع دولة قوية في أراضي دولة أخرى ضعيفة وتقوم باحتلالها،

وكذلك من الممكن أن ينشأ النزاع الحدودي بدافع اقتصادي مع توافر بعض الموارد الاقتصادية الهامة في منطقة الحدود.

تمهيد: (أهمية الحدود الشرقية المصرية)

تحتل الحدود الشرقية المصرية مكان الصدارة بين حدود مصر الدولية على مختلف الجهات ولعل هذه الأهمية تنبع من أهميتها التاريخية وكونها الحد الوحيد لمصر- حاليًا- مع دولة غير عربية، هذا بالإضافة إلي أن الخطر على أمن مصر تاريخيًا كان يأتي في معظمة من الشرق وثبت ذلك وترسخ بعد أن أصبحت هذه الحدود تفصل بين مصر وإسرائيل واندلاع الصراع العربي الإسرائيلي.[٣] وأهمية الحدود الشرقية لمصر لا تقتصر على الشريط الحدودي فحسب وإنما تشمل شبة جزيرة سيناء بأكملها فعلى الرغم من أن المصريين القدماء أطلقوا عليها (بلاد الجدب والعراء)، واليونان والرومان (الصخرية)، وعرفت في التوراة باسم (حوريب) أي الخراب حيث تنتشر الجبال الصخرية والرمال والسهول المجدبة وقلة الأمطار،[٤] أما كلمة الطور التي كانت تطلق على سيناء في المصادر العربية فهي كلمة أراميه تعني القمر وهذا يعني أن طور سيناء تعني "جبل القمر"،[٥] أما الاسم "سيناء" فهو مشتق من اسم إله القمر لدي الساميين الذي عُرف باسم "سين" على اعتبار ما كان للقمر من أهمية أثناء السير ليلاً في سيناء،[٦] إلا أنها لها أهمية دولية كبري جعلت منها أحدي مناطق النزاعات الحدودية الأكثر اشتعالاً في منطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث، وقبل أن نستعرض هذه الأهمية يجب أن نتعرف على حدود مصر بصفة عامة قبل الحكم العثماني لمصر، فنجد وصف أحد وصف مشاهير الجغرافيين والمؤرخين العرب وهو (المليك أبو الفدا) الذي كتب فيما بين عامي ١٢٧٤ و١٣٣٢ يصف الحدود الشرقية لمصر: "إن مصر محددة من الشرق من نقطة تبدأ عند بحر القلزم (البحر الأحمر) في مواجهة أسوان إلي عيذاب قصير قلزم (السويس الحالية) إلي صحراء المتاهة، ثم تتجه إلي البحر المتوسط عند رفح العريش".[٧]

وفي وصف آخر لمحمد بن أبي الفتح الصوفي الشافعي "فمصر لها حدود أربع، القبلي إلى عيذاب على الجنادل إلى جبال عَدَن وصحراء الحبُشة، والشرقي إلى بحر القلزم والسويس إلى أطراف بلاد الشام والحد الشمالي وتسمية أهل مصر البحري إلى الزُّعقة والعريش على الساحل والحد الغربي على الإسكندرية والواحات ويلتقي أخره بالحد القبلي"،[٨] وفي العصر العثماني نجد أنه كانت لسيناء بصفة عامة أهمية كبيرة حيث دخلت القوات العثمانية إلى مصر عبر سيناء مما دفع السلطان العثماني سليم الأول أن يولي المنشآت العسكرية في سيناء عناية خاصة لأهميتها الاستراتيجية فبني قلعة العريش ورمم قلعة النخل، فضلاً عن الاهتمام بالطريق البري لتأمين طريق أمن للحج والتجارة بين مصر والشام.[٩]

وكان لموقع سيناء بصفة عامة وحدودها بصفة خاصة أهمية كبرى لوقوعها على طريق الهند حتى قبل شق طريق الهند حتى قبل شق قناة السويس والاحتلال البريطاني لمصر، فعند مجيء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) كان نابليون يرغب في إنشاء معاقل عسكرية فرنسية فيما وراء صحراء سيناء بهدف التصدي للقوات العثمانية، فمدينة العريش[١٠] وقلعتها أكبر قاعدة متقدمة على الحدود الشرقية للأراضي المصرية[١١]، ومنذ مجيء الحملة الفرنسية على مصر تأكد لبريطانيا أهمية هذه المنطقة لحماية الطريق الذي تسلكه لمصالحها في الهند، وهذا ما دفعها إلى مساعدة الدولة العثمانية للقضاء على محمد علي باشا (١٨٠٥ – ١٨٤٨م) عندما شعرت بإمكانية تهديده لمصالحها في الشرق[١٢]، فنجد أنه لما تولى محمد علي باشا حكم مصر سنة ١٨٠٥ كانت سيناء ضمن الأراضي المصرية وأتخذ منها معبرًا لحملته على سوريا بقيادة إبراهيم باشا الذي قام قبل قيامه بالحملة بترميم بئر قطية وبئر العبد والعريش وخان يونس ثم غزة، وكذلك أنشأ بريدًا على الجمال عبر سيناء جعل له عدة محطات حتى غزة.[١٣]

وفي عهد محمد علي أيضًا زار سيناء الرحالة "بوخارت" وكتب عن هذه الرحلة كما أرسل محمد على مهندسًا فرنسيًا يسمي "المسيو ليان" إلى بلاد الطور لدراستها ورسم خريطتها وسمى نفسه عبد الحق[١٤]،وتم إنشاء محافظة العريش سنة ١٨١٠ ضمن التشكيلات الإدارية التي وضعت في هذا العام والتي كانت تمثل أول شكل إداري منظم في سيناء في العصر الحديث ولها اختصاصات وحدود إدارية وقوة نظامية لحماية الأمن داخل المدينة، ولكن بعد انتصار محمد علي الكبير في موقعة نزيب (أو نصبين) سنة ١٨٣٩ على الجيوش العثمانية ووصوله على أبواب القسطنطينية، تم إجباره بتحالف الدول الكبرى والدولة العثمانية على التراجع إلى حدود مصر التي تقررت في معاهدة لندن وأبلغ رسميًا لمحمد على بفرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ حيث ثبته السلطان محمود الثاني على ولاية مصر بالحدود المرسومة على الخريطة التي أرسلت إليه.[١٥]

والجدير بالذكر؛ أن كافة الشواهد تؤكد على أن مصر قد أدارت سيناء منذ القدم، وأيضًا مراكز الحجاز التي امتلكها محمد علي في مقابل انقاذه شبه الجزيرة للسلطان وذلك بقضائه على الثورة الوهابية التي أشعلها سعود، وقد تمكن إبراهيم باشا بن محمد علي من اتمام المهمة في سنة ١٨١٨، وقد استمر خلفاء محمد علي يديرون تلك الأراضي دون مشكلة حتى تولى الخديوي عباس حلمي الثاني، والأدلة واضحة تمامًا على ذلك في دار المحفوظات المصرية[١٦]، وتوالى خلفاء محمد علي في مصر واستمر الاهتمام بالحدود الشرقية بصفة خاصة وسيناء بصفة عامة فعندما خلف عباس باشا (١٨٤٨-١٨٥٤) إبراهيم باشا قام بزيارة سيناء وأمر بتمهيد الطريق في مدينة الطور ولاقت سيناء اهتمامًا من الناحية السياحية، فتم بناء قرب الطور حمامًا كبريتيًا كما مهمد الطريق من دير سانت كاترين إلى قمة جبل موسي لتسهيل حركة السياح،

وشرع في بناء قصر على جبل "طلعة " غربي جبل موسي ومد طريق العربات من مدينة الطور إلى القصر، ولكنة توفي قبل استكمال هذه الأعمال،[١٧] ثم خلفه سعيد باشا الذي أمر ببناء محجر الطور سنة ١٨٥٨ بهدف التأكد من سلامة الحجاج، ثم جاء من بعده إسماعيل باشا الذي أمر بإرسال لجنة علمية للتنقيب عن المعادن في بلاد الطور[١٨]، وكذلك تم في عهد إسماعيل باشا مدينة القنطرة في شرق القناه على طريق العريش[١٩]، وفي عهد الخديوي توفيق استمر الاهتمام بسيناء والحدود الشرقية، ومن ذلك على سبيل المثال؛ الترميمات والإصلاحات التي تمت لقلعة العريش في عهد وزارة محمود سامي البارودي سنة ١٨٨٢ واتخاذ إجراءات تأمين الحدود من وباء الكوليرا الذي انتشر في الأراضي الحجازية أثناء موسم الحج سنة ١٨٨٤[٢٠]، فضلاً عن تغير طريق الحج المصري سنة ١٨٨٤ من سيناء واتخاذه طريق البحر الأحمر إلى جده مما أدى إلى راحة الحجاج من الشدائد والأخطار في الطريق البري،[٢١] فعلى الرغم من ما تم به من إصلاحات كان طريقًا يصعب السير فيها ويقسو الجو ويقل الرعي والمراعي.[٢٢]

وعلى مدار القرن التاسع عشر كانت شبه جزيرة سيناء والحدود الشرقية لمصر من المناطق التي اهتم الرحالة الأوروبيين بوصفها فقد جذب دير سانت كاترين الرحالة لزيارة هذه المنطقة وقدموا وصفًا لها فعلى سبيل المثال أكد "بيلون" أن الحجاج المسيحين يحرصون بعد أداء فريضة الحج على زيارة سانت كاترين واهتم "بيرتون" بالحديث عن أهم القبائل التي سكنت سيناء فذكر منها الصوالحة والعليقات وولفت انتباه القلاع التي أقيمت لحماية الحجاج ولاسيما قلعة العجرود وكانت من منازل الحج المصري وقد بني فيها حصنان ورممت في العصر العثماني كما قدم الرحالة وصفًا تفصيليًا عن ثروة سيناء النباتية وأهم الأعشاب فيها.[٢٣]

ونجد مما سبق؛ أن مشاكل الحدود الشرقية لمصر لها جذورها منذ مطلع العصر الحديث، فهي قضية الماضي والحاضر، فمن هذا المنطلق تأتي أهمية الدراسة التي سوف تستعرض أهم الأطماع في الحدود الشرقية المصرية بصفة خاصة وشبه جزيرة سيناء بصفة عامة وما نتج عن هذه الأطماع من أزمات مختلفة لها نتائجها حتي الأن، بالإضافة إلى أن فترة الدراسة لم تتوقف فيها النزاعات بين مصر والقوي الخارجية التي لها أطماع في هذه المنطقة سواء (الدولة العثمانية أو الاحتلال البريطاني أو الكيان الصهيوني).

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحدود الشرقية من (١٨٨٢- ١٩٤٩) بصفة خاصة وسيناء بصفة عامة ومن بينها عطية حسين أفندي: سيناء والحدود الشرقية لمصر دراسة قانونية سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٧، ومجموعة كتابات الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ومن بينها على سبيل المثال الأصول التاريخية لمسألة طابا.

تناولنا فيما سبق مدي أهمية الحدود الشرقية لمصر بصفة خاصة وشبة جزيرة سيناء بصفة عامة، فعبر العصور الزمنية المختلفة كان لموقع للحدود الشرقية لمصر العامل الأكبر والأهم في جذب الأطماع إليها وهذه الأطماع الاستعمارية كان المفتاح لتحقيقها هو السيطرة على حدود مصر الشرقية، وخلال فترة الدراسة تقاسم الأطماع في الحدود الشرقية المصرية ثلاثة أطراف هي الدولة العثمانية والأطماع الصهيونية بالإضافة إلى الاحتلال البريطاني الذي كلن يبرز دوره مع كل أزمة على الحدود.

أولاً: أطماع الدولة العثمانية في الحدود الشرقية المصرية

١/١- أزمة فرمان ١٨٩٢م:

بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ كان حق الباب العالي في إصدار فرمان تولية خديوي مصر الجديد من الرموز المتبقية للسيادة العثمانية على مصر وقد أراد السلطان العثماني (عبد الحميد) أن يقوم بتفعيل هذا الرمز في محاولة لاستعادة السيطرة على مصر وكانت وسيلته في تحقيق هذا الأمر شبه جزيرة سيناء والحدود الشرقية لمصر واستغل وفاة الخديوي توفيق في (٨ يناير ١٨٩٢) وتولية الخديوي عباس حلمي الثاني لتنفيذ هذا المخطط فقد تضمن فرمان التولية الخاص به في (١٧ يناير ١٨٩٢) أن تكون الحدود المصرية طبقًا للخريطة المرفقة بفرمان ١٨٤١ والذي لم يكن موضع للتطبيق في أي وقت،[٢٤] فبناء على هذا الفرمان يتم حرمان مصر من إدارة المراكز الحصينة شرق خليج العقبة وشبة جزيرة سيناء بما فيها طابا[٢٥]، وذلك على الرغم من اعتراف الدولة العثمانية بحقوق الخديوي عباس في الحكم عقب وفاة الخديوي توفيق مباشرة[٢٦] والحدود المصرية بناءً على هذا ستصبح خطًا مستقيمًا ممتدًا من رفح على نحو ٢٨ ميلاً من العريش إلى جنوب قلعة الوجه فأدخلت به سيناء كلها وقلاع العقبة وضبا والمويلح، وهذا يدل على أن مصر كانت تدير هذه القلاع وتحميها قبل فرمان ١٨٤١ ثم قامت بتسليم القلاع الحجازية من الوجه إلى العقبة إلى الدولة العثمانية حتى سنة ١٨٧٨ لذلك عندما جاء فرمان الخديوي عباس حلمي الثاني بهذه الصورة قامت مصر تطالب بحقوقها وساندتها سلطات الاحتلال البريطاني.[٢٧]

وفي دفاع الدولة العثمانية عن الفرمان استخدمت طريق الحج واظهرت مدي خطورة أن يبقي طريق الحج الإسلامي في يد السيطرة البريطانية وأما عن أهم دوافع الدولة العثمانية في إصدار الفرمان فكانت إنها رات أن مركز بريطانيا في مصر كان ضعيفًا حيث كانت تلاقي مقاومة دولية من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا ومقاومة شعبية من المصريين الرافضين للاحتلال وفي الوقت نفسه كانت مصر لاتزال تحت السيادة العثمانية مما شجعها على استصدار الفرمان بهذه الصورة.[٢٨] وأما عن الدوافع

البريطانية لرفض الفرمان ومساندة موقف مصر الرافض له أن بريطانية قد وجدت الدولة العثمانية ستقترب بصورة كبيرة من قناة السويس الأمر الذي سوف يهدد شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية في المنطقة كما أن السير افلين بارنج –اللورد كرومر – فيما بعد خشي أن تتمكن الدولة العثمانية تتمكن بهذا الاقتراب من إثارة المشاكل السياسية في مصر، ولذلك استقر رأي بريطانيا اتخاذ موقفًا صلبًا تجاه هذا الأمر وأوعز اللورد كرومر للخديوي عباس بعدم تلاوة الفرمان حتي يأتي تصديق من الباب العالي بإعادة شبة جزيرة سيناء إلى مصر التي حاولت أن تسلخها منها وتضمها إلى ولاية الحجاز[٢٩]، مما أدى إلى تفجر أزمة كبري من (يناير إلى أبريل) سنة ١٨٩٢.

وأما عن موقف الخديوي عباس حلمي الثاني من الأزمة فنجد إنه كان يؤيد الموقف البريطاني بشكل كامل فنجد أنه نظرًا لأن الأزمة قد بدأت في بداية توليه الحكم فقد كان في حاجه للدعم في مشكلة بهذا القدر من الخطورة كذلك حاول العثمانيون التدخل في الشئون المصرية منذ الأيام الأولي للخديوي[٣٠]، في الوقت الذي حاول فيه اللورد كرومر إرضاء الخديوي بعدم تعيين مجلس وصاية لعدم بلوغه سن الرشد بالسنيين الميلادية.[٣١]

واستمرت الأزمة حتي ورد تلغراف جواد باشا الصدر الأعظم المؤرخ في ٨ أبريل ١٨٩٢ بجعل سيناء تحت الإدارة المصرية فقد جاء بها "أما من جهة شبة جزيرة سيناء فهي باقية على حالتها، وتكون بمعرفة الخديوية المصرية التي كانت مدارة بها في عهد جدكم إسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا، أما الأراضي التي تقع في الوجه والعقبة فقد ضمت إلى ولاية الحجاز نظرًا لأنها لم تعد في طريق المحمل المصري الشريف"[٣٢]، وتم اعتبار البرقية استكمالاً لفرمان تولية الخديوي عباس حلمي الثاني وأعقب البرقية قيام اللورد كرومر في ١٣ أبريل عام ١٨٩٢ بإرسال مذكرة إلى تيغران باشا وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت حتي يمكن تجنب أي سوء فهم لمعني البرقية وأبلغه فيها اللورد كرومر أنه لا يمكن حدوث أي تغيير في العلاقات بين مصر والباب العالي دون موافقة الحكومة البريطانية وأضاف "أن تلغراف الصدر الأعظم الذي تكرمتم بإبلاغه إلى يُعَدّ جليًا أن شبه جزيرة سيناء أي الأراضي المحددة شرقًا بخط متجه إلى الجنوب الشرقي من نقطة قرب العريش إلى رأس خليج العقبة تستمر تحت الإدارة المصرية وتكون قلعة العقبة الواقعة شرق الخط المذكور جزءًا من ولاية الحجاز"، فيتضح من ذلك أن الحد الجنوبي من الحدود الشرقية للأراضي المصرية هو العقبة فيما عدا القلعة التي عليها، كما تم الاعتراف برفح التي تقع شرق العريش بمسافة قصيرة كحد شمالي، وقد تم إرسال نسخة من تلك المذكرة ومعها رسالة أخرى خاصة بفرمان التولية ونسخة من برقية الصدر الأعظم إلى السفير البريطاني في استنبول،[٣٣] وأرسل تيجران باشا الرد على خطاب اللورد كرومر مرفقًا به نسخة فرمان تولية الخديوي توفيق الذي كان ينص حقوق مصر في شبة جزيرة سيناء فقد نص على "أن جلالة السلطان يسند إلى سمو الديوي خديوية مصر كما هي مؤلفة من حدودها القديمة والأراضي الملحقة بها".[٣٤]

وكان من أهداف بريطانيا أثناء الأزمة إعطاء الأزمة أبعاد دواية وعدم اعتبارها مجرد خلاف بين السلطان العثماني ونائبة في ولاية مصر وكذلك اعتبرت الموقف العثماني خرق لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التي ضمنتها الدول الأوروبية، ونتيجة لذلك عقد قنصلا فرنسا وروسيا اجتماعات مع الخديوي ووزير الخارجية المصري واقترحوا أن تترك مصر سيناء للدولة العثمانية في مقابل أن يُسمح لمصر بتقوية جيشها إلى حد يكفي صون حدودها، ولكن تم رفض الاقتراح سواء من الجانب المصري أو بريطانيا[٣٥]، وبعد انتهاء الأزمة قام اللورد كرومر بإرسال نسخًا من الفرمان والبرقية وخطابه إلى وزير الخارجية المصري إلى مختلف الدوال الأوروبية وإلى ممثلي فرنسا وروسيا في القاهرة، كان رد وكيل قنصل فرنسا العام في القاهرة المسيو (ريفرسو) في ١٤ أبريل بأن "حكومة الجمهورية كلفت سفيرها لدى الباب العالي باعتماد هذين الأمرين الشاهنين "ورد القنصل الروسي (كوياندر) في اليوم نفسه أيضًا بأن "سفير جلالة الإمبراطور بالإستانة أعتمد فحوى هذين المحررين باسم الحكومة الإمبراطورية".[٣٦]

والحصاد النهائي لهذه الأزمة أنه تم وضع الركيزة الأولى لبناء خط الحدود الشرقية المصرية في العصر الحديث، فقد تم تعين حدود مصر بخط يبدأ من شرق العريش بمسافة قصيرة باتجاه جنوبي شرقي إلى رأس خليج العقبة، وأنه قد تم الاعتماد في وقف ادعاءات الباب العالي لاقتطاع جانب من شبه جزيرة سيناء على الوضع القائم وهو وضع صنعه بالأساس الوجود المصري في كل شبه جزيرة سيناء[٣٧]، وفي سنة ١٨٩٨ قام الخديوي عباس بزيارة للعريش ووصل عند رفح وطلب من محافظ العريش أن يكتب تاريخ زيارته على العمود الذي في جهة مصر، وبالفعل تم نقش تاريخ الزيارة على العمود وكان لهذه الزيارة انعكاس على أزمة الحدود التي حدثت سنة ١٩٠٦.[٣٨]

٢/١- أزمة طابا سنة ١٩٠٦

(٢/١) ١- أهمية منطقة طابا:

تُعَدّ منطقة طابا من أهم نقاط الحدود المصرية وهي النقطة الفاصلة بين مصر وفلسطين وخلال القرن العشرين سواء في مطلعة شهدت طابا أزمات كبري مما يستلزم معه معرفة الموقع الجغرافي لطابا وطابا تقع على رأس خليج العقبة إلى الجنوب الغربي من أم الرشراش[٣٩]، وفي تقرير القائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة إلى حكومته في لندن مع بداية سنة ١٩٠٦ جاء وصف طابا بأنها "نقطة تقع على الساحل الغربي لخليج العقبة على بعد خمسة أميال عن طريق البحر على رأس الخليج وهي تقع داخل الحدود المصرية بثلاثة أو أربعة أميال وطابا نقطة هامة لقرب الآبار منها كما إنها تتحكم في الممرات التي يمكن الدخول منها إلى سيناء كما إنها تتحكم في طريق غزة[٤٠]، وأما منطقة العقبة فهي منطقة تقع بأعلى الطرف الشمالي لخليج العقبة وهي

ملتقي لحدود عدد من الكيانات هي مصر والسعودية ثم شرق الأردن.[٤١]

(٢/١) ٢- أحداث الأزمة:

ترجع جذور الأزمة كما يروي اللورد كرومر في تقريره عن أزمة طابا سنة ١٩٠٦ إلى الاضطرابات التي شهدتها شبه جزيرة سيناء سنة ١٩٠٥ فقد قام البدو بغارات عديدة وقد تفاقمت الأمور بهذا الشكل بسبب التأخر في تنفيذ القانون أثناء النزاعات بين القبائل فنتيجة لذلك تم إرسال مستر (جينجز براملي) الذي يجيد التحدث باللغة العربية باللهجة البدوية كما أنه ملم تمامًا بعادات البدو لتسوية الخلافات القائمة، وبالفعل نجح في تسوية ما يقرب من أربعين قضية خلال فتره قصيرة[٤٢]، وأما عن أهم العوامل التي شجعت السلطان العثماني على المضي في الأزمة فنجد أنه خلال الفترة بين عامي (١٨٩٢ – ١٩٠٦) كانت الأوضاع في مصر والأوضاع الدولية بصفة عامة تسير لصالح الدولة العثمانية الأمر الذي حذا بالقائمين على السلطة فيها على العودة إلى إثارة مسألة خليج العقبة وسيناء من جديد فعلى الصعيد الداخلي في مصر فقد كانت الساحة معدة تمامًا لتحرك عثماني ضد الاحتلال البريطاني حيث شهدت تلك الفترة نمو الحزب الوطني بصورة كبيرة وكانت ميول زعيمه مصطفي باشا كامل موالية للسلطان العثماني والجامعة الإسلامية، وتنادي بهذه الميول جريدة الحزب (اللواء).

وعلى المستوي الإقليمي ازدادت في تلك الفترة عملية مد خطوط السكك الحديدية داخل الدولة العثمانية وكان من المخطط له المد من معان إلى العقبة وكان من المرغوب فيه ألا يهدد هذا الفرع أي خطر أجنبي قريب، لذلك كان المطلوب أن يتم زحزحة هذا الخط إلى اقصي ما يمكن غربًا[٤٣]، وكان هذا الخطر يتمثل في الوجود البريطاني في سيناء تبعًا لوجوده في مصر بالإضافة إلى ما وصل السلطات العثمانية من مساندة بريطانيا لثوار اليمن ضد الدولة العثمانية وكانت التقارير الصادرة من القاهرة إلى استنبول خلال صيف وخريف ١٩٠٥ كانت تؤكد على حدوث ذلك - على الرغم من نفي اللورد كرومر ذلك رسميًا في تقريره لعام ١٩٠٦- وعلى الصعيد الدولي نجد أن المانيا قد بدأت تظهر كقوة استعمارية منافسة للتحالف الاستعماري الفرنسي الإنجليزي[٤٤]، وتبدأ نذر الأزمة حين ظهر مقال في جريدة اللواء بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٠٥ نبه فيه كاتبه بأن "سلطات الاحتلال البريطاني تعدّ سيناء لأعمال حربية مهمة وابتدأت نظارة الحربية في أواسط سنة ١٩٠٥ في وضع تصميمات هذه الأعمال" وبعد ذلك في ١٧ ديسمبر من العام نفسه كتب والي سوريا إلى استنبول بأن الحكومة المصرية بالاشتراك مع سلطات الاحتلال قررت بناء ثكنات عسكرية في المنطقة فيما بين العقبة والقسيمة وفي المقابل قام المعتمد البريطاني بالاستعانة بالسير (براملي) وأرسله إلى شبة جزيرة سيناء للتحري عن مدى صحة التقارير التي وصلت إلى القاهرة عن نية السلطان العثماني مد فرع سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة.

وأما عن موقف السلطات المصرية، فقد تقدمت الحكومة بطلب إلى السلطان لتعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد التخوم بين سيناء وسوريا، ولكن لم يحرك السلطان ساكنًا وبدلاً من الرد على مصر أرسل الباب العالي للسفارة البريطانية في استنبول في ١٢ يناير ١٩٠٦ رسالة يشكو فيها من أن ضابطًا انجليزيًا على رأس قوة من الجيش المصري قد أقامت معسكرًا بالقرب من العقبة على طريق غزة وأعلن عن نيته في إقامة مراكز حراسة بها وطالبت بسحب هذه القوة وفي اليوم نفسه أرسل السير (أوكونز) إلى القاهرة ليستعلم عن هذه الواقعة[٤٥]، ولكن جاءت التقارير التي أرسل يستعلم عنها اللورد كرومر لتؤكد قيام قوة عسكرية عثمانية باختراق منطقة رفح وقيامها بإزالة عمودي الحدود من مكانهما وتقدمت في الأراضي المصرية لمسافة وأقامت نقاطًا عسكرية وذكرت المقطم في عددها الصادر بتاريخ (٧ ابريل ١٩٠٦) أن الحكومة المصرية علمت ذلك من رسالة نشرها مدير مكتبها بالعريش بينما ذكرت الأهرام فيما بعد (١٩ يناير ١٩١٧) أن الذي كشف حادثة تغيير الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين هو نائب القنصل البريطاني في غزة، [٤٦] ويُذكر أيضًا أن المواطن أسعد أفندي عرفات هو الذي أبلغ السلطات بقيام الأتراك بخلع أعمدة الحدود[٤٧]، بالإضافة إلى إزالة أعمدة التلغراف المصرية واستبدالها بأعمدة تركية[٤٨]، وعندما اقترح الخديوي تشكيل لجنة مصرية تركية لتعيين الحدود ساند الفكرة الإنجليز وتقرر إيفاد أحمد شفيق باشا في ١١ أبريل سنة ١٩٠٦ ومعه ملف بصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بمسألة طابا وقد وعد الصدر الأعظم بأن تجري الدولة العثمانية اللازم لإنهاء الأزمة.

أما موقف السفير الإنجليزي فإنه يعكس وجهة نظر حكومته في ضرورة إخلاء طابا أولاً من الجنود العثمانيين ثم البدء في التفاوض لتخطيط الحدود وعاد أحمد شفيق باشا إلى مصر صفر اليدين دون التوصل لحل المشكلة،[٤٩] وعندما رأت الحكومة البريطانية التعنت العثماني في مسألة تشكيل لجنة لوضع الحدود قررت تأمين المراكز المصرية على الحدود وبناءً على ذلك تم إرسال قوة مصرية صغيرة (تتكون من ٥٠ رجلاً يقودها الضابط المصري سعد بك رفعت) لمقابلة السير براملي الحدود واحتلال طابا بالإضافة إلى "نقب العقبة والقطّار" وعند وصول الحملة وجدت أن قوات تركيا قد سبقتها لاحتلال هذه النقاط ومنعًا لحدوث صدامات فقد صدرت الأوامر بتراجع الحملة المصرية على بعد أميال قليلة من جنوبي طابا ثم تطور الأمر أكثر عندما أرسل الصدر الأعظم برقيات شديدة اللهجة للخديوي وثم تقدم العثمانيين لاحتلال المزيد من المراكز ومنها نقب العقبة والقطّار وهما مركزان يتحكمان في الطريق بين السلاسل الساحلية وشبة جزيرة سيناء وكذلك وصول مزيد من الإمدادات العسكرية إلى العقبة.[٥٠]

وقد استمر التعنت العثماني خلال المفاوضات سواء مع الخديوي أو مع السفير البريطاني في الأستانة، فعلى سبيل المثال أعلن المجلس العسكري في استنبول الذي انعقد لبحث مسألة الحدود التركية - المصرية أن "الأرض موضع النزاع ليست من ضمن الأراضي الممنوحة لمصر بمقتضي الفرمانات واعتذر عن طرح مسألة الحدود"، وحتى عند محاولة حل الخديوي للأزمة وفقًا لفرمان ١٨٩٢ تم إرجاع تفسير الفرمان إلى أن سيناء لا تدخل ضمن الأراضي المصرية،[٥١] فعندما أرسل الخديوي عباس برسالة إلى الصدر الأعظم يحتج فيها على ما ورد فيها على التقارير العثمانية التي تذكر عدم أحقية مصر في سيناء بأكملها، كما ورد في البرقية أيضًا تأكيد الخديوي على أن برقية الصدر الأعظم جواد باشا في ٨ أبريل ١٨٩٢ وعلى أثر هذه البرقية وصل رد يفيد بأنه قد تم التصريح للإدارة المصرية بإنشاء نقاط حراسة عسكرية على طريق الحج بين العقبة والوجه، وبما أن هذه الأماكن لم تدخل في خريطة التحديد المصرية بالفرمان الصادر لمحمد علي باشا، فقد وُجد من الضرورة إعادة هذه المناطق لولاية الحجاز[٥٢]، مما دفع اللورد كرومر بأن يقوم بإقناع وزير الخارجية البريطاني ومجلس الوزراء بضرورة القيام بتصرف للحفاظ على مكانة بريطانيا وحماية المواصلات الإمبراطورية وكانت النتيجة توجيه إنذار صارم إلى الباب العالي.

وتذكر المصادر في مقر المعتمد البريطاني أنه كان من أشد المتحمسين للقيام بعمل عسكري ضد الدولة العثمانية باعتبار أن ذلك "سيعيد أمجاد الإمبراطورية البريطانية"[٥٣]، فرفع السير (اوكونوز) السفير البريطاني في الأستانة إنذارًا نهائيًا بتاريخ ٣ مايو إلى إجابة مطالب بريطانيا خلال عشرة أيام وهذه المطالب هي إخلاء طابا وعودة عساكر رفح إلى حدهم وإعادة عمودي الحدود في رفح إلى حدهما مع توجيه الأوامر إلى الأسطول بالتوجه نحو الدردنيل والاستيلاء على الجزر التي في الطريق الواحدة تلو الأخرى فكان ذلك بالإضافة إلى تخلي ألمانيا عن مساندتها على الرغم من أن المانيا كانت قد حرضت السلطان على المضي في الأزمة دافعًا لقبول بنود الإنذار وأمر السلطان بعودة عساكر رفح إلى مواقعهم وخروج العسكر العثماني من طابا وإعادة نصب أعمدة الحدود في أماكنها السابقة[٥٤]، وكان أول رد فعل عثماني تجاه الإنذار البريطاني أن أرسل السلطان العثماني مندوب له في اليوم التالي للإنذار إلى السفير البريطاني برسالة يؤكد فيها على احترامه لبرقية (٨ أبريل ١٨٩٢) وعلى الموافقة العثمانية لبنود الإنذار، وقد حاولت أن تحصل على اعتراف بريطاني بسيادة السلطان العثماني على مصر ولكنها لم تنجح[٥٥]، مما دفع بريطانيا إلى استمرار التلويح باستخدام القوة وصدرت الأوامر باستمرار بقاء الأسطول البريطاني في وضع الاستعداد لأي عمل متوقع[٥٦]، وبناء على هذا تم تشكيل لجنة تحديد الحدود وصدر أمر من الباب العالي إلى المندوبين العثمانيين في العقبة أن يتعاونوا مع مَنْ تنتدبهم مصر لتعيين الحدود.[٥٧]

وأما عن أهم العوامل الطبوغرافية التي اهتم بها كلاً من الجانب المصري والتركي، فنجد أن الجانب المصري قد تمسك بالخط المستقيم الذي يمتد باتجاه جنوبي شرقي من رفح إلى أم الرشراش لما وجده من اتفاقه مع خط تقسيم المياه، ولما وجده من توافر مصادر المياه قرب هذا الخط التي لو كانت واقعة في شرقه لمكنت الأتراك من حشد قواتهم للانقضاض على مصر، والجانب التركي قد سعي ما في وسعة الجهد للمشاركة في بعض مصادر هذه المياه غير أن الاعتبار الاستراتيجي الذي برزت أهميته بشكل أكبر من خلال التحركات التركية كان تأمين العقبة على الطرف الجنوبي من الخط الذي يتم تعليمه بحكم موقعها الحاكم على رأس الخليج، وبحكم أن بها مركزًا عسكريًا كبيرًا، وبحكم مشروعات مد فرع من خط سكة حديد الحجاز التي كانت قائمة عل قدم وساق والتي كان مقررًا أن يصل أحدها إلى العقبة قادمًا من معان[٥٨]، وعند توقيع الاتفاقية طالب المندوبون المصريون بتحرير الاتفاقية باللغة الفرنسية، بينما أصر الأتراك على تحريره باللغة التركية لكونها اللغة الرسمية للمراسلات الرسمية بين السلطان والخديوي، ومن ثَمَّ فقد تم تحرير النص التفاوضي بالغة التركية، ثم تُرجم من التركية إلى الإنجليزية بواسطة أعضاء الوفد المصري.[٥٩]

(٢/١) ٣- نتائج الأزمة:

كان للصحافة المصرية دورًا كبيرًا في اتساع أزمة طابا على الرغم من عدم اتخاذها موقف واحد في دعم أطراف الأزمة، فقد استنكر مصطفي كامل وجريدة اللواء بريطانيا، ودعا الإنجليز إلى الجلاء عن مصر بدلاً من التظاهر بالدفاع عن حقوقها، ودافعت اللواء عن موقف تركيا مراعاة للدين المشترك واعتقادًا أن موقف تركيا من الأزمة كان السبب فيه هو إحياء مناقشة المسألة المصرية من جديد لإجبار بريطانيا على الوفاء بعهودها في الجلاء عن مصر وساند موقف اللواء صحف (الأمة والظاهر والمؤيد). وأما الصحف المؤيدة للسياسة البريطانية فكانت تمثل موقف الساسة المؤيدين للاحتلال البريطاني وكان على رأس الصحف المؤيدة للاحتلال البريطاني (الوطن والمقطم)[٦٠]، وكان من الطبيعي أن تسجل المقطم تحركات بريطانيا أثناء الأزمة وتشيد بها وبضعف الحكومة التركية في المقابل ففي عددها الصادر بتاريخ (٨ مايو١٩٠٦) تذكر "أن بريطانيا قد تحركت والليث البريطاني إذا تحرك من عرينه لم يسهل لقاؤه ولا تسكينه"، وأيضًا أن "بريطانيا تساند مصر لأن مصر أقرب لها من تركيا ولأن بقاء طور سيناء بيد الحكومة المصرية نعمة لأهلها ورحمة ودخوله في يد الحكومة العثمانية عذاب لأهلها ونقمة"[٦١]، وأرجعت المقطم زيادة أعداد جيش الاحتلال في مصر أثناء الأزمة كان نتيجة تحريض الصحف الوطنية فكان ذلك بمثابة عقاب للأمة بأكملها وليس المحرضين فحسب، وبعد انتهاء الأزمة نشرت المقطم مقالات تشفيًا في اللواء نظرًا لتفوق الرأي البريطاني في الأزمة[٦٢]، ويقول أحمد لطفي السيد، رئيس تحرير الجريدة في هذا الصدد: أن "مسألة

العقبة ومواقف الصحافة تجاهها هو الذي دفعه إلى إنشاء جريدة مصرية حرة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص إلى تركيا أو إلى السلطتين الشرعية والفعلية في البلاد، ويرى اللورد كرومر في تقريره لسنة ١٩٠٦ أن موقف الصحف المصرية أثناء الأزمة يستوجب تقييد حرية الصحف قائلاً "إنها شوهت صورة السياسة البريطانية رغم وقوفها إلى جانب مصلحة مصر وبموافقة الخديوي وصورت هذه السياسة وكأنها غارة شعواء على رأس الديانة الإسلامية وصاحب السيادة على الأراضي المصرية وأفرغت كل جهدها في إثارة الأحقاد ولذلك فلا حرج على من يستنتج من هذه الأمور كلها وجوب تقيد حرية الصحف"، وتطور الأمر إلى الحد الذي دفع اللورد كرومر إلى استدعاء تعزيزات عسكرية بريطانية في أوائل مايو ١٩٠٦ لمواجهة تحريض الصحافة لمشاعر المصريين[٦٣]، وأما عن أهم أثار أزمة طابا وما يمكن أن نطلق عليه حصاد الأزمة فنجد أنه كان للأزمة نتائج كبيرة في مستقبل مصر فهي لم تنته بالاستسلام التركي أو بتعيين حدود مصر الشرقية فحسب فهذه الأزمة كانت من العوامل التي شجعت سلطات الاحتلال البريطاني على إعلان الحماية على مصر عقب دخول الدولة العثمانية في صفوف دول الوسط عام ١٩١٤ اثناء الحرب العالمية الأولي بعد أن مكنتها الأزمة من ضرب الحركة الوطنية في مصر بضرب الصحافة الوطنية وعلى رأسها جريدة اللواء عندما قامت بإحياء قانون المطبوعات الصادر في نوفمبر ١٨٨١ مرة أخري عام ١٩٠٩ وكان التبرير البريطاني وراء هذا القرار هو الموقف الذي اتخذته الصحافة أثناء الأزمة بالإضافة إلى قيام بريطانيا بتوجيه ضربة إلى الوجود العثماني في مصر بمحاولة إنهاء منصب المندوب السامي التركي في القاهرة نتيجة للموقف الذي اتخذه المندوب مختار باشا اثناء الأزمة بالإضافة اعتراف الحكومة العثمانية بحق الحكومة البريطانية في التدخل في شئون مصر وفي المفاوضات التي يجب أن تجري بين الحكومة العثمانية وبين الخديوي وعلى الصعيد الداخلي وقع على الشعب المصري عاتق مصروفات جيش الاحتلال بسبب زياته بمبلغ ٤٥ ألف جنيه[٦٤]، وحاولت بريطانيا ضرب التحالف الذي نشأ بين أعقاب الأزمة بين الخديوي عباس حلمي الثاني والحركة والوطنية سواء باستخدام القوة أو بمساندة القوي المتعاونة مع الاحتلال من كبار الملاك[٦٥]، بالإضافة إلى هذا أنه يرجع الفضل لحادثة طابا في شحن مشاعر الشعب المصري ضد بريطانيا وليس ضد تركيا فبريطانيا تعاملت مع مصر أثناء الأزمة إنها مستعمرة من مستعمراتها في ظل كراهية البلاد للاحتلال لدرجة رفضه لكل ما يأتي به ولوكان فيه الخير لمصر.[٦٦]

ثانيًا: الأطماع الصهيونية في الحدود الشرقية المصرية

يتم تعريف الصهيونية لفظيًا بأنها كلمة مشتقة من الاسم صهيون وهو اسم ربوه في القدس[٦٧] وأما كمصطلح سياسي فوفقًا لموسوعة "الصهيونية وإسرائيل" التي صدرت في نيويورك في دار هرتزل للنشر سنة ١٩٧١، تحت رعاية الرئيس الإسرائيلي (سلمان شازار) بأنها "مصطلح ظهر في سنة ١٨٩٠ وأعُطي للحركة التي تضع هدفًا لها عودة الشعب اليهودي إلى أرض الميعاد (فلسطين) ومنذ سنة ١٨٩٦ ارتبطت كلمة الصهيونية بالحركة السياسية التي اسسها ثيودور هرتزل".[٦٨]

تُعدّ مصر إحدى الأهداف الاستراتيجية الهامة في المخططات الصهيونية والتي تعتبر مصر ضمن (إسرائيل التوراتية) وهذه الأرض في المفهوم الصهيوني ممتدة من النيل للفرات فهذا المصطلح لم يكن من الفلكلور اليهودي فحسب فالوقائع التي مرت بها الصهيونية منذ نهاية القرن التاسع عشر تؤكد مدي عمق هذا المفهوم ويختصر هرتزل الأطماع الصهيونية في سيناء بصفة خاصة بعبارة موجزه حيث يقول "ضرورة إيجاد مستعمرات وجاليات يهودية كبيرة في شرق البحر المتوسط لدعم الموقف الصهيوني في فلسطين".[٦٩] كذلك نجد أن منطقة البحر الأحمر وامتدادها في المحيط الهندي والخليج العربي تأخذ مكانة كبيرة في مفاهيم الاستراتيجيات للدول الكبرى، والكيان الصهيوني تنبه لهذه المكانة لذلك كان يحاول السيطرة عليها كأداة لها للتقدم والسيطرة على المواقع الجيوسترتيجية العالمية، كذلك لتهديد الدول العربية المهددة لها[٧٠]، وشبة جزيرة سيناء ذات مساحة واسعة يمكن أن تفي بالأغراض الصهيونية وخصوصًا استيعاب مهاجرين جدد وسيناء كانت في تلك الفترة تكاد تخلو من قوات تدافع عنها مما سيسهل الاستيلاء عليها فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة خصوصًا فيما يتعلق بالملاحة في قناة السويس[٧١]، وسوف يتناول البحث أمثلة للمحاولات الصهيونية لتحريك خط الحدود الشرقية المصرية واقتطاع أجزاء من أراضي شبة جزيرة سيناء ومن بينها:

١/٢- مشروعات ديفيد تريتتش:

كان ديفيد تريتتش سباقًا إلى التفكير في مشروع فلسطين الكبرى التي كانت تضم في رأيه فلسطين وقبرص وسيناء ودعا إلى إنشاء مستعمرات يهودية غي قبرص وسيناء على أساس سياسي بناء على مفاوضات رسمية تعقد بين الحركة الصهيونية من جانب والحكومات المعنية من جانب أخر، وفي المؤتمر الصهيوني الخامس اقترح البدء فورًا في احتلال فلسطين المصرية (العريش وسيناء) مما سيسهل الوصول لاحتلال فلسطين في القرب العاجل.[٧٢]

وبعد الاحتلال البريطاني لمصر في سنة ١٨٨٢ شهدت المنطقة تطورات جديدة حيث أصبح لبريطانيا اهتمامًا أكبر بوجود دولة صديقة على جانبي الطريق إلى الهند مما دفعها إلى إبداء التشجيع للهجرة اليهودية من أوربا الشرقية إلى فلسطين وقيامها بالتوسط بالاشتراك مع ممثلي فرنسا والولايات المتحدة بالتوسط لدي السلطات العثمانية للسماح بهجرة اليهود إلى المناطق المجاورة لفلسطين في الحدود الشرقية لمصر في سيناء[٧٣]، وقد تزامن ذلك

مع بدأ هرتزل خطواته العملية في تحقيق هدف الصهيونية في إقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين فحاول الاتصال بالقيصر الألماني لمساعدة الحركة الصهيونية ولكن القيصر رفض ثم حاول التوجه مباشرة للسلطان عبد الحميد وقوبل طلبه بالسماح بالهجرة بالرفض أيضًا[٧٤]، مما أدي إلى توجه الحركة الصهيونية نحو بريطانيا التي كانت تتلاقي أهدافها مع وجود كيان صهيوني في المنطقة ووجدت الحركة الصهيونية في بريطانيا على الرغم من أنها لا تسيطر على فلسطين إلا إنها تسيطر على مدخل هام سيمكنها من الوصول إليها وهو سيناء لذلك سعت للمساعدة البريطانية في وجود صهيوني على الحدود بين مصر وفلسطين أو فيما يُطلق عليه في التراث الصهيوني (فلسطين المصرية) ووجدت بريطانيا في وجود مستعمرة يهودية في سيناء أداه نافعة عندما يحين الوقت لتجزئة الدولة العثمانية، فقد أكد هرتزل في احدي خطاباته إلى لاندسون (وزير الخارجية البريطاني) أنه باستخدام بريطانية نفوذها لتسهيل هجرة اليهود إلى جنوب شرق البحر المتوسط سيكون تحت ولائها ١٠ مليون يهودي[٧٥]، لذلك كان التنسيق الصهيوني البريطاني أثناء محاولة بول فريدمان الاستيطانية واضحًا.

٢/٢- مشروع بول فريدمان عام (١٨٩٠-١٨٩٢):

وفي سنة ١٨٩٠ زار مصر اليهودي الألماني بول فريدمان وعقب وصوله قام بالاتصال بسلطات الاحتلال البريطاني وعلى رأسها السير افيلين بارنج - اللورد كرومر فيما بعد - وطلب السماح بهجرة يهودية على ساحل خليج العقبة ولم تمانع السلطات البريطانية طلبه،[٧٦] والجدير بالذكر؛ أن جريدة المؤيد (القاهرية للشيخ على يوسف) قد نشرت عن بول فريدمان في عددها الصادر بتاريخ ٩ فبراير ١٨٩٢ "أنه يهودي ألماني عقد العزيمة على تشييد مملكة إسرائيلية في الأراضي المقدسة ووجد من ثروته وثروة كثير من أفراد بني اسرائيل في أوربا عضدًا قوي فيه الأمل وخاصةً بعدما حل كثير من بني قومه في روسيا" وبعد مرور ما يقرب من عامين من مقابلته السلطات البريطانية عاد مرة أخرى على متن يختًا بخاريًا أسماه اسرائيل وحمل عليه ذخائر ومدافع وعددًا من العلماء والمهندسين والكيمائيين والجغرافيين وثلاث عائلات من اليهود المهاجريين واستقروا في المنطقة على ساحل خليج العقبة، وحاول التوسع في شراء الأراضي وقابل أهالي المنطقة هذا الأمر برفض شديد وخاصةً بعد ما لاحظوا عناية المهاجرين بتعلم فنون القتال بالبنادق والمدافع والأسلحة البيضاء.

وعلى الرغم من أن القوانين العثمانية تمنح بيع الأراضي للأجانب فقد تمكن فريدمان من شراء أرض جهة المويلح فاشتكي وفد من الأهالي إلى السلطات المصرية ولكن دون فائدة، فلجأوا إلى وإلى الحجاز الذي أمر بجنوده باحتلال قلعة المويلح على اعتبار أنها من أملاك الدولة العثمانية، ولما تقابلوا مع فريدمان ذكر أنه مستعمر برخصة من الحكومة المصرية وتطور الأمر وحدثت اتصالات بين الحكومة المصرية والأستانة ولندن وعندما تفاقم الأمر حاولت جريدة الحقيقة (الناطقة بلسان يهود الإسكندرية) في ٥ فبراير ١٨٩٢ التنصل من مشروع فريدمان بقولها "أن فريدمان يهودي ألماني يحاول إيجاد مستعمرة على البحر الأحمر ليسهل لها طريق الفتوحات اقتداءً بالرحالة الذين مهدوا الطريق في إفريقيا" وردت جريدة المؤيد "إنه إسرائيلي ألماني لا يريد الاستعمار فقط بتلك المنطقة، بل يريد تأسيس مملكة إسرائيلية في أراضي بني إسرائيل الأولى"، ولكن مما يؤكد صلة مشروع فريدمان بأطماع التوسع الصهيوني أنه أشارت إليه الموسوعة اليهودية سنة ١٩٠٣،[٧٧] وانتهى الأمر بطرد فريدمان وجماعته من سيناء بأكملها بعد شهرين فقط[٧٨]، ولكن لم تنتهي المحاولات الاستيطانية الصهيونية في سيناء.

٣/٢- لجنة هرتزل سنة ١٩٠٢:

التقي هرتزل في لندن سنة ١٩٠٢ بمجموعة من المسئولين البريطانيين بهدف تأسيس مستعمرة يهودية في سيناء، وكان من بينهم اللورد روتشيلد وجوزيف تشمبرلين (وزير المستعمرات البريطاني) واللورد لاندسون (وزير الخارجية البريطاني) وقدم للمسؤولين البريطانيين مشروع لاستيطان سيناء على أساس مفاوضة السلطات المصرية على هذا الجزء من أراضيها[٧٩] وكان الرد بالتأييد والموافقة، ولكن في حال موافقة اللورد كرومر على الفكرة بل وأبدي اللورد لاندسون استعداده لكتابة رسالة إلى اللورد كرومر يوصيه باستقبال ممثلي هرتزل وتسهيل مهامهم في مصر وبالفعل اسفرت زيارة (ليوبولد جرينبرج) لمصر عن استجابة اللورد كرومر للاقتراح الرامي إلى استعمار اليهود لشبه جزيرة سيناء[٨٠]، وكان من المقرر إذا ما اسفرت نتيجة الدراسة الميدانية عن صلاحية المنطقة أن يحصل الصهاينة على امتياز بإدارتها إدارة ذاتية لمدة (٩٩) عامًا تحت السيادة البريطانية[٨١]، على الرغم من رفض السلطات المصرية[٨٢]، وتم إرسال لجنة فنيه لبحث الأمر بالفعل سنة ١٩٠٣ ومكثت في سيناء لمدة شهر وأعدت تقريرها والذي نص على عدم قابلية المشروع للتنفيذ لأسباب اقتصادية وسياسية على الرغم من تقديم السلطات البريطانية كافة التسهيلات الممكنة، وكان من أهم الأسباب الاقتصادية عدم إمكانية توصيل المياه إلى المستعمرات الصهيونية في سيناء وأوصت اللجنة بضرورة إيصال مياه النيل للمستعمرات عن طريق سحارات تمر تحت قناة السويس، ولكن الأسباب السياسية كانت هي الدافع الحقيقي في عدم تنفيذ المشروع، فأبار المياه كانت على طول خط الساحل بسيناء وحتى رفح عند الحدود، وكان أهمها رفض دوائر الزعامة الصهيونية أي مشروع لا يقوم بحل مشكلة اليهود بالكامل وليس الشريط الحدودي بين مصر وفلسطين وعلق هرتزل في يومياته قائلاً: "إنه كان يفضل حذف القسم الأول من التقرير الذي نص على أن البلاد غير ملائمة تمامًا لمستوطنين أوروبيين ولكن لو توافرت المياه فشروط التربة والمناخ في هذه المنطقة يمكنها استيعاب عدد لا بأس به من السكان[٨٣]، بالإضافة إلى ذلك أن المعارضة الوطنية للمشروع

الصهيوني والحكومة البريطانية كانت لا تريد مضاعفة المعارضة الوطنية للاحتلال بتشجيع المشروع الاستعماري الصهيوني في سيناء لذلك رحبت بتقرير اللجنة الرافض للاستعمار في سيناء[٨٤]، ولكن على الرغم من ذلك كانت الحكومة البريطانية ظلت تنظر إلى الحركة الصهيونية كعامل مهم في سياستها تجاه المنطقة.

٤/٢- مشروع اسكندر كنزوفيتش سنة (١٩١١ - ١٩١٢):

عاد التفكير في إحياء مشروع هرتزل لإنشاء مستوطنة يهودية في الجزء الشمالي من سيناء على الحدود مع فلسطين عام ١٩١١ على يد اسكندر كنزوفيتش نائب القنصل البريطاني في غزة الذي عمل منذ عام ١٩٠٨ وكيلاً لشركة يهودية بريطانية في يافا (شركة التطوير الإنجليزية الفلسطينية) لشراء أراض في منطقة رفح في جانب الحدود المصري من أجل الاستيطان اليهودي وقام من خلال منصبه بالاشتراك مع السلطات البريطانية بشراء ما يقرب من عشرة ألاف دونم من الجانب المصري من الحدود وذلك تحت ادعاء أن الأمل الوحيد لتطوير المنطقة هو مجيء الأوروبيين ومعهم الأساليب الأوروبية الحديثة، وأنشئ الصهاينة لدعم المشروع مصرف في القدس عُرف باسم "المصرف الأنجلو- فلسطيني" وتطور الأمر لدرجة أنه تقدم وكيل البنك بطلب لمحافظة سيناء بتمكين البنك من وضع إلى على الأرض المشتراه ولكن الحكومة رفضت إكسابهم الملكية بحكم وضع اليد أو بأي صورة أخرى[٨٥]، ولكن القلق البريطاني من حدوث مشاكل داخلية في مصر أو أزمات مع الدولة العثمانية والتي بدأت في علاجها سريعًا أثناء المحادثات بين (غورست وتشيتام وكتشينر) حيث أن من المؤكد سيتسبب وجود عنصر غريب من اليهود الروس في وسط منطقة يسكنها البدو ولصعوبة الحصول على ملكية محددة للأرض التي تمتلكها الحكومة المصرية، ولكن في الوقت نفسة لم تكن بريطانيا في استعداد للتخلي عن مساعدة الحركة الصهيونية في إقامة مستعمرة في المنطقة ونتيجة لذلك تم إرسال تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية إلى القدس لوقف منظمات الاستيطان اليهودية محاولة إنشاء مستوطنات يهودية في منطقة الحدود المصرية.[٨٦]

٥/٢- الأطماع الصهيونية أثناء الحرب العالمية الأولي:

كان من أهم أهداف الاحتلال البريطاني لمصر هو تأمين طريق مواصلاتها للهند لذلك حاولت قدر المستطاع تأمين الحدود الشرقية لمصر لتأمين طريق مواصلاتها للهند والحفاظ على موقعها في مصر من جهة أخرى[٨٧]، وأثناء مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ الذي أعقب الحرب العالمية الأولي يبرز دور الضابط البريطاني (ريتشارد ماينر) الذي على الرغم من أنه لم يكن يهوديًا فإنه كان صهيونيًا مغاليًا في صهيونيته فقد تقدم بمقترحات محدده لضم شبه جزيرة سيناء إلى الممتلكات البريطانية وجعلها -على حد تعبيره- إقليمًا حاجزًا بين مصر والدولة اليهودية المنتظرة، فقد كان يرى أنه إذا أرادت الحكومة البريطانية إعطاء اليهود منفذًا على البحر الأحمر فلابد من أن تسلخ شبه جزيرة سيناء من مصر حتى الضفة الشرقية لقناة السويس، ويمكن التعرف على أراءه ومقترحاته من خلال مذكراته التي نشرها في كتاب بعنوان يوميات "الشرق الأوسط ١٩١٧-١٩٥٧"، ولكن لم يتم الموافقة على هذه المقترحات.[٨٨]

٦/٢- أوضاع الحدود الشرقية وسيناء حتى سنة ١٩٤٩:

وبقيام الحرب العالمية الأولي أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وانتهت سيادة الدولة العثمانية عليها سنة ١٩١٤، وأثناء الحرب احكمت بريطانيا السيطرة على الحدود الشرقية لمصر وبصفة خاصة نقاط (العريش والقطية والعقبة) لتتحكم في الطريق إلى مداخل سيناء ومصر بصفة عامة فعلى حد قول السير (مري) قائد العمليات العسكرية البريطانية "أن من يستولى على هذه النقاط يستطيع أن يتحكم في هذه المنطقة (سيناء) التي هي (بوابة هامة) إلى مصر والشام [٨٩]، وبعد هزيمة الدولة العثمانية نصت معاهدة فرساي الموقعة في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ على أن تتخلي تركيا عن كل حقوقها وأسانيدها في كافة الأقاليم التي تقع خارج الحدود التركية[٩٠]، ثم وقعت اتفاقية (سيفر) ثم (لوزان) سنة ١٩٢٣ وأصبحت حدود مصر الشرقية حدودًا دولية تفصل بين مصر الخاضعة للحماية البريطانية - التي انتهت أسميًا في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - وبين فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني.[٩١] وظل الاهتمام البريطاني بمسألة الحدود الشرقية المصرية مستمرًا ففي جلسة مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٦ يوليو عام ١٩٢٥ أجاب السر (ماكنيل) المتحدث باسم الحكومة البريطانية عن سؤال أحد أعضاء مجلس العموم حول الحدود المصرية بقوله "أن الخط الذي يفصل الأراضي الواقعة تحت كلاً من السيطرة الإدارة المصرية والتركية قد تحدد عام ١٩٠٦ من قبل لجنة الحدود ولم يطرأ عليه تعديل" وأبلغ مقدم السؤال أن العقبة تقع على بعض أميال شرق هذا الخط.[٩٢]

والجدير بالذكر؛ أن اهتمام الرحالة والمستشرقين بزيارة سيناء ومنطقة الحدود ظل مستمرًا خلال القرن العشرين ومن ذلك على سبيل المثال كتاب "ترحال" للكاتب اليوناني (نيكوس كازانتزاكيس) الذي كان عبارة عن يوميات الكاتب في رحلته كي يزور الأراضي المقدسة عام ١٩٢٦ وكي يزور مصر في السنة التالية وفيه قدم وصفًا لزيارته لمصر وخصص فصلاً عن سيناء والمعالم الدينية ووصفًا لمنطقة الحدود الشرقية وصدرت الطبعة الأولي منه سنة ١٩٢٧.[٩٣] عندما قامت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) قامت الحكومة المصرية بتنفيذ بنود (معاهدة ١٩٣٦) فقطعت علاقتها مع دول المحور واشتركت في المجهودات البريطانية الحربية وسرعان ما وضعت كل الأراضي المصرية ومن بينها شبه جزيرة سيناء تحت القوات المتحالفة، ولعبت سيناء دورًا هامًا في نقل القوات البريطانية من فلسطين إلى الصحراء الغربية لصد الهجوم الذي قامت به قوات المحور على مصر، فقد كانت إحدى الطرق الحيوية للمواصلات.[٩٤]

٧/٢- احتلال أم الرشراش سنة ١٩٤٩:

اتفق بناة اسرائيل على ضرورة امتداد الحدود حتي سواحل البحر الأحمر حتى يتسنى لها الحصول على المميزات السياسية والعسكرية التي يعطيها هذا المسطح المائي، وقد بدأ السعي لتنفيذ هذا المخطط منذ بدايات مساعي الحركة الصهيونية حيث تمت الإشارة إلى ذلك في الكتابات الصهيونية، ففي رسالة هرتزل إلى روتشيلد بتاريخ ١٢ يوليو١٩٠٢ ذكر أن "سيناء والعريش هي أرض اليهود العائدين إلى وطنهم" وفي سنة ١٩٤٨ صرح بن غوريون "أن الشعب اليهودي سيعود إلى الاستيطان في أرض الآباء والأجداد الممتدة من النيل إلى الفرات" وبعد تأسيس دولة إسرائيل حاولوا ضم ميناء العقبة الأردني.[٩٥]

وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ صدر القرار رقم (٨١) للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخري يهودية، ومنطقة مدولة، وكانت قرية أم الرشراش حسب هذا التقسيم خارج الدولة اليهودية، وظل الوضع القانوني لخليج العقبة خاضعًا للسيادة المشتركة لمصر والسعودية والأردن إلى أن قامت حرب فلسطين في ١٥ مايو١٩٤٨ فور انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٤ مايو١٩٤٨ حيث أعلنت بريطانيا من قبل في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧. وأكدت على ذلك في يناير ١٩٤٨[٩٦]، وعقب الهدنة التي تم عقدها بين مصر وإسرائيل في رودس في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ وقبل عقد الهدنة بين الأردن وإسرائيل تحركت بعض القوات الإسرائيلية في ١٠ مارس ١٩٤٩ واحتلت أم الرشراش على خليج العقبة على الرغم من وقف جميع التحركات العسكرية التي تضمنتها أحكام الهدنة التي فرضها مجلس الأمن على المقاتلين[٩٧]، وتمركزت القوات الإسرائيلية على رأس خليج العقبة بين الحدود المصرية والأردنية على شريط يبلغ عرضة خمسة أميال وجعلت منه منفذًا لها على البحر الأحمر وحولت ميناء أم الرشراش إلى ميناء "إيلات".[٩٨]

ويتضح مما سبق؛ أن الأطماع الصهيونية في التوسع على حساب الحدود الشرقية لمصر والاستيلاء على شبة جزيرة سيناء عامة لم تتوقف - حتي الوقت الحالي- ونذكر من المحاولات الإسرائيلية ما حدث سنة ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي عندما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي (بن غوريون) أن الحدود الجنوبية لدولة إسرائيل يجب أن تمتد -على حد تعبيره- من رأس النقب إلى شرم الشيخ، ومن خط إيلات رفح إلى قناة السويس وخليج السويس، وأعاد تسمية بعض المناطق بمسميات يهودية، حيث أطلق على شرم الشيخ (مفراتسي شلومو) أو(خليج شلومو) واعتبر أن شبه جزيرة سيناء بأكملها أرض غير مصرية.

خَاتِمَةٌ

مما سبق يتضح؛ أنه نظرًا للأهمية الكبيرة لموقع شبة جزيرة سيناء من الناحية الجغرافية فهي بمثابة نقطة اتصال بين الجنوب الغربي لقارة أسيا والشمال الشرقي لقارة افريقيا، ومن الناحية التاريخية فهي كانت ولاتزال بوابة المخاطر لمصر فهي تُعَدّ الرابط بين مصر وقارتي آسيا وأفريقيا مما جعل حدود مصر الشرقية من أهم بؤر النزاعات في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢، وخلال النصف الأول من القرن العشرين وحتى الأن. والجدير بالذكر؛ أنه على الرغم من محاولات حكام مصر تأمين هذه المنطقة بداية من محمد علي باشا، إلا أنها تعرضت للخطر والتهديد من كافة القوي الاستعمارية خلال فترة الدراسة بداية من الأطماع التركية التي حاولت السيطرة سواء بواسطة الادعاءات تارة والقوى العسكرية تارة أخرى أم الإنجليز الذي الذين اتخذوا من سيناء والحدود الشرقية نقطة ارتكاز للسيطرة على المنطقة بأكملها، أو القوى الصهيونية التي كانت منذ ميلادها –وحتى الأن– تبذل كل الجهد للوصول إليها مما أدى إلى اشتعال أغلب حروب منطقة الشرق الأوسط خلال النصف الأول من القرن العشرين على الحدود الشرقية المصرية، مما يجعل من الأهمية الكبرى الاهتمام بشبة جزيرة سيناء للاستفادة من أهمية موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية.

الهَوامِشُ:

(١) أحمد حسن إبراهيم: **الجغرافيا السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ١٣٣- ١٣٤.

(٢) أحمد عبد الونيس: **الحدود الدولية ماهيتها وتطور وظائفها**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٣، ص١٠١.

(٣) أحمد حسن إبراهيم: المرجع السابق: ص٣٥٦.

(٤) نعوم شقير: **تاريخ سينا القديم والحديث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩، ص٤٤.

(٥) هندريك فان لون: **قصة الجنس البشري**، ترجمة إبراهيم زكي خورشيد وأحمد الششتاوي، مطابع دار الشعب، القاهرة ١٩٥٨، ص٣٩.

(٦) فتحي أبو عيانة: **البيئة والإنسان في سيناء**، سيناء في قلب مصر، تحرير زبيدة عطا ومحسن يوسف، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٩. ص١٣ .

(٧) تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا مؤرخ في ٢١ مايو ١٩٠٦، يونان لبيب رزق، **وثائق السيادة المصرية علي طابا**، السياسة الدولية، العدد ٩٥،يناير ١٩٨٩ .

(٨) هبة محمد ياسين: **الصفوة في وصف المملكة المصرية**، تأليف محمد بن أبي الفتح الصوفي الشافعي المتوفي سنة ١٥٤٣ ميلاديًا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين ٢٠١٤، ص٧١.

(٩) سعيد رمضان علي: **سيناء الأهمية والمعني**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٨، ص٤٤.

(١٠) تُعدّ العريش أولى مدن سيناء، وكان يطلق عليها في عهد المصريين القدماء (رينو كاورا) أي مجذوم الأنف وقيل أن سبب هذه التسمية أنها كانت منفى للذين حُكم عليهم بالإعدام، وأطلق عليها العرب العريش لأن أهلها كانوا في قديم الزمان يسكنون مظلات من القش علي هيئة عرائش، راجع: عبده مباشر وإسلام توفيق: **سيناء الموقع والتاريخ**، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة ٢٠١٣، ص ١٦.

(١١) رياض محمود الأسطل: **مدينة العريش ودورها في التصدي للحملة الفرنسية علي مصر والشام (١٧٩٨-١٨٠١)**، مجلة جامعة الأزهر– غزة، سلسلة العلوم الإنسانية ٢٠١٢، المجلد ١٢، عدد خاص ١، ص١٦.

(١٢) فطين أحمد فريد: **أم الرشرش بين الحقائق التاريخية والأطماع الصهيونية، فبراير ١٨٤١ – مارس ١٩٤٩**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٤٢، القاهرة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ص٢٢٠.

(١٣) سالم اليماني: **سيناء الأرض والحرب والبشر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥، ص١٦.

(١٤) عطية حسين أفندي: **سيناء والحدود الشرقية لمصر دراسة قانونية سياسية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٧، ص٢٤.

(١٥) لم يتم العثور حتى الأن على الخريطتين الخاصتين بهذا الفرمان فقد احترقت النسخة التي كانت تحتفظ بها مصر وإن اختلف الحد السابق في الخريطة الموجودة في استنبول عما جاء ذكره فهي مزيفه وليست أصلية، فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٢٠.

(١٦) تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا مؤرخ في ٢١ مايو١٩٠٦، يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص٣٠٣.

(١٧) سعيد رمضان علي: مرجع سابق، ص٥١.

(١٨) سالم اليماني: المرجع السابق، ص١٧.

(١٩) عطية حسين أفندي، المرجع السابق، ص٢٥.

(٢٠) صبري أحمد العدل: **وثائق سيناء مختارات من وثائق سيناء في القرن التاسع عشر**، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٣، ص٧٠- ٨٢.

(٢١) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٤٧٩.

(٢٢) عباس مصطفي عمار: **المدخل الشرقي لمصر: أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للموجات البشرية**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٤، ص٢١.

(٢٣) إلهام محمد ذهني: **رؤية الرحالة الأوروبيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية**، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٩، ص٢١٢.

(٢٤) يونان لبيب رزق: **طابا قضية العصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨، ص٦٥.

(٢٥) عبد التواب عبد الحي: **طابا كيف ضاعت كيف عادت**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩١، ص٥٣.

(٢٦) عهدي، **مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير**، ترجمة جلال يحي، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦، ص٤٦.

(٢٧) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٥٠٦.

(٢٨) سعيد رمضان علي: مرجع سابق، ص٥٨.

(٢٩) فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص٢٢٧.

(٣٠) عبد العظيم رمضان: **مصطفي كامل في محكمة التاريخ**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص٢٣.

(٣١) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٧٥، ص١٣٢.

(٣٢) فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص٢٢٧، المقطم، ٣ مايو١٩٠٦.

(٣٣) تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا عام ١٩٠٦، يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص٣٠٢.

(٣٤) المقطم: ٣ مايو١٩٠٦.

(٣٥) أحمد شفيق باشا: **مذكراتي في نصف قرن**، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص١٢.

(٣٦) يونان لبيب رزق: **الأصول التاريخية لمسألة طابا: دراسة وثائقية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص٢٣.

(٣٧) يونان لبيب رزق، **طابا قضية العصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨، ص٦٦.

(٣٨) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٤٧٩.

(٣٩) عبد الرحمن الهواري: **تاريخ الجيش المصري في عصر الخديوي توفيق والخديوي عباس حلمي الثاني**، مركز الدراسات الاستراتيجية بوزارة الدفاع، القاهرة ١٩٩٣، ص٧٦.

(٤٠) يونان لبيب رزق: **الأصول التاريخية لمسألة طابا**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص١٦-١٧.

(٤١) عبد العليم علي أبو هيكل: **مسألة العقبة بين شرق الأردن والسعودية**، المؤرخ المصري، العدد٧، يوليو١٩٩١، ص١٢٩.

(٤٢) تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا ١٩٠٦، يونان لبيب رزق: **وثائق السيادة المصرية علي طابا**، السياسة الدولية، العدد ٩٥، يناير ١٩٨٩، ص٣٠٣.

(٤٣) يونان لبيب رزق: **طابا قضية العصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨، ص٦٧. صدر العدد الأول من جريدة اللواء في الثاني من يناير عام ١٩٠٠ وكان يرأسها زعيم الحركة الوطنية في ذلك الوقت

مصطفي باشا كامل وكان من أهدافها وقت ظهورها الدفاع عن الحركة الوطنية والدعاية للخلافة العثمانية، عبد اللطيف حمزة: قصة الصحافة العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص١٠٦.

(٤٤) يونان لبيب رزق: **الأصول التاريخية لمسألة طابا**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص٢٣-٢٥.

(٤٥) يونان لبيب رزق: **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٣، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٥٢-٢٥٤.

(٤٦) خيرية قاسمية: **قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولي**، شؤون فلسطينية، العدد٥، نوفمبر ١٩٧١، ص١٦٨.

(٤٧) سالم اليماني: **سيناء الأرض والحرب والبشر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥، ص١٨.

(٤٨) أشرف أبو الهول: **تركيا كلمة السر في مشاكل الحدود بسيناء**، الأهرام، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٣.

(٤٩) فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٣٧.

(٥٠) يونان لبيب رزق: **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٣، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٥٢ – ٢٥٤.

(٥١) تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا ١٩٠٦، يونان لبيب رزق: مصدر سابق، ص٢٠٥.

(٥٢) فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٥٣) روجر أوين: **اللورد كرومر الإمبريالي والحاكم الاستعماري**، ترجمة رؤف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥، ص٤٤٥.

(٥٤) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٥٢٠.

(٥٥) فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٣٨-٢٣٩.

(٥٦) يونان لبيب رزق: **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٣، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٦٦.

(٥٧) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٥٢١.

(٥٨) يونان لبيب رزق: **طابا قضية العصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨، ص٧٢-٧٣.

(٥٩) **الكتاب الأبيض عن قضية طابا**، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة ١٩٨٩، ص٣٧.

(٦٠) رمزي ميخائيل: **الصحافة المصرية والحركة الوطنية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص٤٠.

(٦١) المقطم: ٨ مايو١٩٠٦.

(٦٢) تيسير لأبوعرجة: **المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص٦٣، أصدر جريدة المقطم أصحاب مجلة المقتطف فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين ماكريوس وصدر العدد الأول منها في الرابع عشر من فبراير ١٨٨٩، تيسير أبوعرجة: المرجع نفسه، ص٢١.

(٦٣) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص٤٢.

(٦٤) يونان لبيب رزق: **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦**، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٩٧.

(٦٥) عبد الرحمن الهواري: مرجع سابق، ص٢٨٨-٢٨٩.

(٦٦) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص٤٠.

(٦٧) عبد المالك التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، نوفمبر ١٩٨٣، ص٩٣.

(٦٨) روجيه جارودي: **محاكمة الصهيونية الإسرائيلية**، ترجمة عادل المعلم، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٢، ص٣٥.

(٦٩) عبد الجبار محمود السامرائي: **الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية**، عين للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤، ص١٧٣.

(٧٠) عيد العباس فضيخ الغريري: **"أبعاد التحول الجيوستراتيجي للكيان الصهيوني في البحر الأحمر"**، مجلة كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، العدد ٣٣، ديسمبر ٢٠٠٩، ص٩٣.

(٧١) عطية حسين أفندي: مرجع سابق، ص٦٠.

(٧٢) عطية حسين أفندي: مرجع سابق، ص٦١.

(٧٣) خيرية قاسمية: مصدر سابق، ص١٦٥.

(٧٤) عطية حسين أفندي: مرجع سابق، ص٦٢.

(٧٥) خيرية قاسمية: مصدر سابق، ص١٦٧.

(٧٦) يونان لبيب رزق: **الأصول التاريخية لمسألة طابا**، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة ١٩٨٣، ص٢١.

(٧٧) خيرية قاسمية: مصدر سابق، ص١٦٥.

(٧٨) عبد التواب عبد الحي: **طابا كيف ضاعت كيف عادت**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩١، ص٥٣.

(٧٩) سعيد رمضان علي: مرجع سابق، ص٥٨.

(٨٠) عبد الجبار محمود السامرائي: **الأطماع الصهيونية في البلاد العربية**، عين للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤، ص١٧٣- ١٧٤.

(٨١) زبيدة عطا: **سيناء والأطماع الصهيونية، سيناء في قلب مصر**، تحرير زبيدة عطا ومحسن يوسف، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٩، ص٩٢.

(٨٢) سالم اليماني: مرجع سابق، ص١٨.

(٨٣) خيرية قاسمية: مصدر سابق، ص١٦٦.

(٨٤) سعيد رمضان علي، مرجع سابق، ص٥٩.

(٨٥) زبيدة عطا: مرجع سابق، ص٩٥.

(٨٦) خيرية قاسمية: مصدر سابق، ص١٧١.

(٨٧) رأفت غنيمي الشيخ وعبد العليم خلاف ورشوان جاب الله: **سيناء شأن مصر أسيوي**، عين للدراسات والبحوث، القاهرة ٢٠٠٧، ص٨٦.

(٨٨) أحمد عبد الونيس: **الحدود الدولية ماهيتها وتطور وظائفها**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٣، ص٢٠٣.

(٨٩) عباس مصطفي عمار: مرجع سابق، ص٥١.

(٩٠) **الكتاب الأبيض عن قضية طابا**، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة ١٩٨٩، ص٤٧.

(٩١) فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٤٥.

(٩٢) **الكتاب الأبيض عن قضية طابا**، مرجع سابق، ص٤٦.

(٩٣) نيكوس كازانتزكيس: **رحلة إلي مصر (الوادي وسيناء)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢، ص١٧.

(٩٤) رأفت غنيمي الشيخ وأخرون: مرجع سابق، ص٩٤.

(٩٥) عيد العباس فضيخ الغريري: مصدر سابق، ص٩٤.

(٩٦) محمود متولي: **اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤، ص١٦.

(٩٧) فطين أحمد فريد: مصدر سابق، ص٢٥٨- ٢٥٩.

(٩٨) عبد الجبار محمود السامرائي: مرجع سابق، ص١٧٦-١٧٧.